عقب لقائه ناظر وقف الكويت للمياه

الفلاح: الوقف الإسلامي يشمل كل الجوانب الحضارية في المجتمع

قال وكيل وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية د.عادل الفلاح ان الوقف الاسلامي يشمل كل الجوانب الحضارية المهمة لمتطلبات المجتمع الاسلامي كافة وعلى الأصعدة المختلفة.

واضاف الفلاح في تصريح صحافي أمس، عقب لقائه ناظر وقف الكويت للمياه صالح محمد المزيني ورئيس الوقف الدكتور طارق العبيد ان «سقيا المساجد» مشروع وقفي لتوفير قناني المياه في جميع مساجد الكويت وسيدشن في مسجد الدولة الكبير في شهر رمضان المبارك.

وبين ان للوقف دورا كبيرا لا يمكن انكاره مشيرا الى ان آلاف المساجد الموجودة في كل البلدان الاسلامية هي أعيان موقوفة أراد أصحابها من وقفها الخير والأجر والمثوبة بالاضافة الى مئات المدارس والمراكز الاسلامية الموقوفة لطلبة العلم من أجل تحقيق أغراض الواقفين في رفعة شان الأمة الاسلامية في جانبها العلمي.

وأوضح ان الحضارة الاسلامية امتازت بالتنوع والانتشار مبينا أن النظام الوقفي الاسلامي متكامل الأدوار دليل على انفراد الحضارة الاسلامية بوضع آليات متعددة لم يعرفها العالم من قبل للتكافل والتراحم للمسلمين وغير المسلمين على حد سواء بغرض النهوض بالمجتمعات الاسلامية.

وذكر الفلاح ان وزارة الاوقاف تسعى الى الريادة في العمل الاسلامي لأداء الدور المناط بها في رعاية الشأن الديني بالمجتمع انطلاقا من استراتيجيتها وايمانها بتأكيد مفهوم تكامل الأدوار والشراكة مع هيئات ومؤسسات الدولة والجهات الدينية للنهوض بالالتزامات ذات الشأن الديني لما فيه خير المجتمع الكويتي.

من جانبه قال ناظر وقف الكويت للمياه صالح المزيني ان اللقاء يهدف الى التنسيق والتعاون في مشروع «سقيا المساجد» مشيرا الى ان وقف الكويت للمياه يعد احد المشاريع المتميزة التي بادرت جمعية المياه الكويتية باطلاقها بهدف المحافظة على المياه ودعم المشاريع والأنشطة الخيرية التي لها علاقة بهذا المجال.

وبين المزيني أن مشروع «سقيا المساجد» يقام بالتعاون والتنسيق مع الأمانة العامة للأوقاف والمؤسسات الخيرية وجهات حكومية وغير حكومية ذات علاقة بأهداف وقف الكويت للمياه من أجل تعزيز التراحم والتكافل.

وأشار الى ان المشروع يعد أكبر مشاريع السقيا في تاريخ الكويت حيث سيقدم حوالي مليوني قنينة مياه لمرتادي مسجد الدولة الكبير في صلاتي التراويح والقيام في شهر رمضان المقبل علاوة على توفير أكثر من 40 ثلاجة تبريد للمياه في داخل وخارج ساحات المسجد الكبير.

د.عادل الفلاح خلال لقائه ناظر وقف الكويت للمياه

«الأدلة الجنائية»: إنجاز 123 ألف معاملة وإجراء 4 آلاف معاينة فنية للحوادث خلال 4 أشهر

في إطار التوجيهات المستمرة للقيادة العليا لوزارة الداخلية بضرورة مضاعفة الجهود لمكافحة الجريمة ومقاومة أسبابها وفقا لأحدث الأساليب العلمية والتقنية تحقيقا للأمن في البلاد، تمكنت الإدارة العامة للأدلة الجنائية من تحقيق منظومة من الانجازات خلال فترة الربع الأول من العام الحالي 2013.

وقد أوضحت الإدارة العامة للأدلة الجنائية أن رؤيتها تهدف إلى أن تكون نموذجا عالميا معتمدا في تقديم علوم الأدلة الجنائية لخدمة العدالة.

وأشارت إلى أن إدارة الرقابة النوعية تلقت عدد «978» من القضايا الواردة وان مجموع القضايا الصادرة خلال الربع الأول من العام الحالي بلغ «6633» قضية.

وأضافت أن إدارة العمليات تلقت «2077» بلاغا خلال فترة الثلاثة شهور الأولى من العام الحالي مبينة أن أعلى نسبة بلاغات وردت من محافظة الفروانية وبلغ «546» بلاغا وان ادني نسبة بلاغات وردت من محافظة مبارك الكبير وبلغت «80» بلاغا.

وذكرت الإدارة العامة للأدلة الجنائية أن إدارة مسرح الجريمة وهي الإدارة المعنية بالانتقال إلى مسرح الجريمة عند تلقي البلاغ الوارد من قبل العمليات لرفع الآثار المادية الموجودة بشأن الحادث قامت بمعاينة عدد من جرائم الجنايات خلال نفس الفترة بلغت «1114» جريمة، وان الجرائم الواقعة على المال سجلت أعلى نسبة وهي «978» جريمة، بينما بلغت جرائم الجنح «988» جنحة.

كما إن إدارة الطب الشرعي قامت بمعاينة «1799» حالة وفاة خلال الربع الأول من العام الحالي من بينها «14» حالة انتحار، «23» حالة وفاة بسبب تعاطي المخدرات.

كما قامت إدارة مكافحة التزييف والتزوير بفحص «686» قضية خلال الثلاثة شهور الأولى من العام الحالي من بينها «167» قضية تزوير مستندات، و «83» قضية فحص عملات.

وبينت الإدارة العامة للأدلة الجنائية أن إدارة المختبرات الجنائية ورد إليها «3458» قضية من بينها «1285» قضية سموم..

واستقبلت إدارة الاستعراف «822» قضية خلال الربع الأول من العام الحالي من بينها « 435» قضية جنائية و «378» قضية بنوة غير جنائية.

وذكرت الإدارة العامة للأدلة الجنائية في ختام تقريرها أن المعاملات المنجزة خلال الربع الأول من العام الحالي بلغ «123739» معاملة، وان القضايا والبلاغات الواردة من جهات وإدارات خارجية بلغت «3055» قضية وبلاغا، وان المعاينات الفنية للحوادث والبصمات وحالات الطب الشرعي بلغت «4152» معاينة، وان الفحوصات الخاصة بمكافحة التزييف والتزوير والتحاليل الجنائية بلغت «5404» حالات.

المجتمعون في لقطة تذكارية

استعرضا مفهوم العمل المشترك

الجيش والحرس الوطني عقدا اجتماعهما التنسيقي في هيئة العمليات

عقد أمس، في هيئة العمليات والخطط الإجتماع التنسيقي بين الجيش الكويتي والحرس الوطني.

وافتتح الاجتماع مدير العمليات المشتركة في هيئة العمليات والخطط العميد الركن بدر حجي المزين بكلمة رحب من خلالها بالسادة ممثلي وفد الحرس الوطني برئاسة اللواء الركن مهندس هاشم عبدالرزاق الرقاعي قائد وحدات الاركان، حيث نقل لوفد الحرس الوطني تحيات سعادة الأركان العامة للجيش متمنياً لزملاء السلاح المزيد من التطور والتقدم مؤكداً أن مثل هذه الاجتماعات التنسيقية تهدف إلى تفعيل التعاون المشترك وتبادل الخبرات بين الطرفين.

وقد شمل جدول أعمال الاجتماع التنسيقي عدة بنود، منها استعراض مفهوم العمل المشترك و سبل تعزيز العمل الثنائي بين الجيش والحرس الوطني.

وفي الختام تم تبادل الدروع بين الطرفين.

جانب من الاجتماع المشترك بين الجيش والحرس

تتمات

المبارك: «الإعلام الموحد»

مجالاته، داعيا رؤساء التحرير الى تقديم الملاحظات والمقترحات التي تصب في صالح المؤسسات الإعلامية.

جاء ذلك خلال لقاء الرئيس المبارك مع رؤساء تحرير الصحف المحلية، في الخيمة الأميرية بقصر بيان أمس، بحضور وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود، ورئيس جمعية الصحافيين الكويتية أحمد بهبهاني.

وقال سموه: «بكل وضوح وصراحة وبالفم الملآن أقولها انه غير صحيح، ولا يمكن أن نقبل بان تكون صحافتنا أقل مستوى من أي صحافة حرة في العالم».

أضاف: «اذا كنا نستاء أحيانا من بعض ما ينشر، فهذا لا يعني أن نكمم الأفلام، وذلك انطلاقا من ثقتنا بالوعي الكبير الذي تتمتع به صحافتنا، والدليل أن هناك مقالات تمنعها بعض الصحف وتنشرها قنوات وأجهزة أخرى، مما يؤكد الوعي والحس الإعلامي والحرص على مصلحة الكويت وأهلها».

وأوضح سموه ان «معظم المشكلات التي تواجه الكويت، تنشأ أحيانا بسبب الإثارة الصحافية»، متسائلا «لماذا لا نكون واقعيين ونجلس لنبحث هذه المشاكل وأسبابها»؟ معربا في الوقت نفسه عن ثقته الكبيرة بمؤسسات الصحافة الكويتية وحرصها على مصلحة البلد.

وشدد سمو رئيس الوزراء على أن الحكومة ليست ضد الصحافة، بل على العكس من ذلك فإنها «تساندها وتقف بجانبها وتفاخر بها في جميع المحافل والملتقيات»، مشيرا الى ان الصحافة الكويتية «رائدة في الدفاع عن الوطن في الداخل والخارج حتى وان انتقدت الأداء الحكومي».

وعن صدور أحكام بالبراءة في معظم قضايا الرأي المرفوعة من قبل أمن الدولة أو وزارة الاعلام، قال سموه: «نحترم القضاء وحكمه»، لافتا الى أن المحاكم درجات قد تتباين في أحكامها.

وأشاد سمو الشيخ جابر المبارك بالحس الرقابي والاعلامي لدى مؤسسات الصحافة الكويتية، «فهي حريصة على منع ما يضر الوطن وعلى تقديم ودعم ما ينفعه عند نشر المقالات، نظرا الى تاريخها العريق وتراكم الخبرات لديها نتيجة الممارسة المهنية المسؤولة».

أضاف: «تحملوا أمام الشعب الكويتي أي ثغرات سلبية في تلك المقترحات، فنحن صغنا مواد المشروع ولن يقر أو يحال الى مجلس الأمة إلا بموافقتكم».

من جانبه أكد وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود ان مشروع قانون الاعلام الموحد «ليس مشروع وزير، وإنما مشروع وزارة ودولة» مشيرا إلى أن المؤسسات الصحافية الكويتية ذات رأي مسموع ونحن نتقبل آراءها ومقترحاتها بكل رحابة صدر.

وحول ما يثار عن سلبيات القانون أوضح وزير الاعلام ان مشروع القانون الحالي يعالج الثغرات الموجودة في قانون «2006»، وأوجه القصور التشريعي بالقانون، مؤكدا ان الكويت لا تقيد حرية الصحافة وكانت وستظل مضرب المثل في ريادتها للحريات، كما لفت إلى ان هناك مستجدات وتطورات تستلزم ايجاد تشريعات مساندة تنظم الواقع الاعلامي بما لا يمس حرية الصحافة.

وحول ما ورد في القانون بشأن مواقع التواصل الاجتماعي، أفاد وزير الاعلام بأن القانون يتميز بعدم وجود رقابة او ترخيص مسبق على هذه المواقع، وانما يعزز المسؤولية القانونية لدى مستخدمي المواقع.

الرئيس: تفجيرات

الولايات المتحدة لم تكن لتكتشف لولا مثل هذه الكاميرات.

● سموه نفى أيضاً أن يكون هناك كويتيون يرغبون في الهجرة خارج البلاد، وقال: لم أسمع مطلقا بمثل هذا الأمر.

إشادة مستحقة

● وزير الإعلام نفى أيضاً أن تكون الحكومة تسعى من خلال هذا القانون إلى تحصيل أموال من الصحف ووسائل الاعلام، منبها إلى أن المخالفات التي كانت تحال إلى المحاكم لا يجد القضاة في التشريعات الموجودة عقوبات محددة لها، ولذلك حاولنا تفادي هذا القصور.

● الشيخ سلمان الحمود أكد أيضا ما ذكره سمو رئيس الوزراء من اعتزاز الكويت بالحريات الصحافية والإعلامية، وان الحكومة ستظل داعمة لحرية الصحافة والإعلام، لأنها تاج على رؤوسنا وفخر لنا جميعاً.

● لفت الحمود كذلك إلى أننا أمام «مشروع قانون» وليس قراراً وزارياً، ومن ثم فإنه لابد أن يمر بالقنوات الدستورية، ويحظى بنقاش موسع حوله، قبل أن يصبح قانوناً ساري المفعول.

الهديبان: اتصال

إن هذه المبادرة يثمنها كل رؤساء التحرير وستظل محفوظة دوماً ومقدرة.

● د.الهديبان أكد أيضاً أن وعي سمو الرئيس بأهمية الإعلام ودوره الفعال ليس مستغربا، فهو وزير إعلام سابق ويدرك جيدا خطورة رسالة الإعلام وإسهامه في الدفاع عن قضايا الوطن.

● أبدى د.الهديبان كذلك اتفاقه مع سائر الزملاء رؤساء التحرير في أهمية الفصل بين ما يتعلق بمواد قانوني المطبوعات والمرئي والمسموع القائمين حالياً، والرغبة في ضبط أداء وسائل التواصل الاجتماعي والصحف الإلكترونية، لافتا إلى أننا أمام ظاهرة جديدة ولكنها قابلة للتغيير والتبديل، وحلول وسائل أخرى أحدث منها محلها.

● طالب الدكتور الهديبان بالاستعانة بالمذكرات التي سبق أن قدمها رؤساء التحرير إلى اللجنة التعليمية البرلمانية بشأن قانوني المطبوعات والمرئي والمسموع، للاستفادة منها في القانون الجديد «الموحد».

● وجه رئيس التحرير التحية إلى وزير الإعلام على ما أبداه من تعاون لافت بالفعل في كل مراحل مناقشة مشروع القانون، وفي كل ما يخص قضايا الصحافة والإعلام أيضاً.

الراشد: تجاوب

وأكد أن «الحوار والتفاهم الذي نراه من جانب الحكومة هو ما ننشده من اجل التوصل الى حل لأي قضايا خلافية»، مؤكدا ان استمرار التفاهم وطرح الحجج القانونية والحوار كفيل بالتوصل لحلول لكل قضايانا، وهو ما نتمناه لكل القوانين المزمع تقديمها.

عبد الله بن زايد

الشيخ عبد الله بن زايد عن شكره الجزيل وتقديره العميق ، لسمو الأمير الشيخ صباح الأحمد ، على قراره بإطلاق اسم الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، على الطريق الدائري الخامس، تقديرا ووفاء للمغفور له الشيخ زايد ، طيب الله ثراه ، وما قام به من جهود مشهودة وإنجازات طيبة ودور متميز، على الصعيد الخليجي والعربي والإسلامي وخدمة قضايا أمته .

وكان سمو رئيس دولة الإمارات الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان قد أعرب لسمو الأمير في اتصال سابق عن شكر وتقدير بلاده أيضا لهذه المبادرة السامية .

الحجرف يدعو

وأصدرت وكيلة وزارة التربية مريم الوتيد بهذا الشأن قرارا بفتح مركز الارشاد النفسي بالمناطق التعليمية وتشكيل فرق عمل في كل منطقة لتقديم المساعدات الارشادية والتوجيه الاجتماعي والنفسي للطلبة وأسرهم على أن يمارس فريق العمل مهامه بواقع يومين في الأسبوع «الاثنين والأربعاء» خارج أوقات الدوام الرسمي.

وحدد القرار مهام الفريق بالمقابلات الشخصية وتطبيق أساليب التقويم النفسي والاجتماعي ومتابعة المشكلات الاجتماعية والنفسية للطلاب التي تحتاج إلى متابعة مستمرة ومكلفة إلى جانب توجيه الأسر نحو أساليب التنشئة الاجتماعية والنفسية السليمة ومساعدتها على مواجهة مشكلاتها.

وأكد القرار تفعيل تلك المهام من خلال اعداد البرامج التوعوية واللقاءات الجماعية والفردية والقيام بالأبحاث والدراسات الاجتماعية والنفسية التي تخدم دور وأهداف المركز وتساعده على تأدية رسالته.

الهيفي: تمديد

مركز العقيلة الصحي والذي يأتي ضمن خطة الوزارة في توسيع خدماتها الصحية المقدمة في الرعاية الصحية الاولية ان برنامج عمل الوزارة يتضمن العديد من المشاريع الانشائية والتطويرية والتحديث المستمر للرعاية الصحية الاولية من خلال انشاء مراكز صحية جديدة او تطوير واعادة تاهيل المراكز القائمة، واضاف ان البرنامج يتضمن ايضا تمديد ساعات العمل في مراكز الرعاية الاولية والتوسع في افتتاح العيادات التخصصية اضافة الى التصدي للأمراض المزمنة وذلك تطبيقا للبرنامج الوطني لرعاية كبار السن وضبط الجودة والاعتراف بمراكز الرعاية الصحية الأولية بما يواكب المعايير والنظم العالمية في هذا الشأن.

واكد الهيفي حرص الوزارة على تقديم الرعاية الصحية الاولية بجميع المناطق الصحية وتطويرها الى سياسات واجراءات عمل يومية يشعر بها المواطن والمقيم.

ويوفر مركز العقيلة الصحي الجديد الرعاية الصحية في مجال طب العائلة والممارس العام اضافة الى خدمة طب الاسنان وعيادة سكر وعيادة للأمراض المزمنة وغرفة لإجراء الفحص الطبي للاكتشاف المبكر لمرض سرطان الثدي وخدمة الصيدلة والتمريض والمختبرات والخدمات الادارية.

ويقدم المركز طوال ايام الاسبوع الرسمية وعلى ثلاث فترات حتى منتصف الليل الخدمات لأهالي منطقة العقيلة اضافة الى خدمته بصفة مؤقتة لأهالي منطقة القنطاس لحين الانتهاء من مشروع اعادة تاهيل مركز القنطاس الصحي الذي تشرف علية وزارة الاشغال العامة.

فضائية «التربية»

القناة في أقرب فرصة ممكنة بحضور مدير إدارة تطوير المناهج والمشرف العلمي على القناة ومدير عام الشركة الأولى للإنتاج الفني والمخرجة والمستشار الفني للقناة المستشار التنفيذي للقناة.

الجدير بالذكر أن قناة التربية الفضائية التعليمية تهدف إلى إعداد برامج تعليمية وتربوية تتناول طرح قضايا التربية المختلفة ومناقشتها من قبل القائمين على العملية التعليمية والتربوية في الكويت.

وتتضمن أهداف القناة أيضا المساهمة في رفع التحصيل العلمي للطالب من خلال تقديم برامج تعليمية متخصصة بهدف تقليص ظاهرة الدروس الخصوصية إلى جانب إنتاج وتقديم برامج تربوية للأسرة والمعلمين والإدارة المدرسية والعاملين في الميدان التربوي وغيرها من البرامج التي تشكل بمجملها نقلة نوعية في الخدمات التعليمية التي تقدمها وزارة التربية.

الأغذية الفاسدة

منها وذلك بعد عمليات الكشف عليها بميناء الدوحة والتاكد من عدم صلاحيتها للاستهلاك الآدمي.

وقالت مدير الإدارة المهندسة استقلال المسلم لـ«كونا» أمس، ان عملية ضبط الأسماك غير الصالحة من قبل مفتشي مركز الدوحة والتي أشرف على إتلافها رئيس المركز الحميدي عباد المطيري تأتي في إطار المتابعة الدقيقة لكل الواردات من مختلف المراكز الحدودية.

وأشادت المسلم بالجهود المتواصلة التي يبذلها المفتشون في تلك المراكز وبسعيهم الدؤوب من أجل الحفاظ على صحة وسلامة المستهلكين.

وأكدت عدم السماح بدخول أي مواد غذائية مهما كان مصدرها قبل التاكد من صلاحيتها ومطابقتها للمواصفات الصحية خصوصا مع اقتراب فصل الصيف وارتفاع درجة الحرارة، واشارت الى أن الإدارة اتخذت عددا من الإجراءات الاحترازية لاسيما تجاه الأسماك الواردة من الدول المجاورة نظرا لما يصاحب فصل الصيف من ظروف مناخية قاسية تؤدي الى تلف تلك الأسماك سريعا في حال عدم حفظها بالطرق السليمة.

دشتي: الممارسة

الممارسة «لا تعني حق التصويت فقط بل هي في تعزيز مفهوم دولة المؤسسات والمشاركة في اتخاذ القرار وحرية التعبير واحترام الرأي الآخر».

واضافت دشتي التي تزور مملكة السويد حاليا للمشاركة في الاجتماع التاسع لخدمات التوظيف «ان الكويتيين يمارسون حقوقهم في الترشيح والانتخاب بشكل سنوي تقريبا سواء اكان ذلك على المستوى الاجتماعي كانتخابات الجمعيات التعاونية وجمعيات النفع العام والنوادي الرياضية او المشاركة على المستوى السياسي في انتخابات مجلس الامة والمجلس البلدي».

ونوهت دشتي الى حصول المرأة الكويتية على حقوقها الكاملة في عام 2005 والى تفاعل المجتمع الكويتي «بايجابية مع هذا التغيير» وانتخاب المرأة لتكون عضوا في البرلمان بالرغم من ترشيحها كمستقلة دون دعم التيارات السياسية، واضافت ان المرأة حظيت في الانتخابات الاخيرة بثلاثة مقاعد نيابية من اصل 50 مقعدا في البرلمان فضلا عن وجود وزيرتين «احداهما منتخبة» في الحكومة الحالية من اصل 15 وزيرا.

وتطرقت الوزيرة دشتي الى النظام السياسي في دولة الكويت والذي «يقوم على فصل السلطات الثلاث «التنفيذية والتشريعية والقضائية»، مشددة على ان تعميق مفهوم العملية الديمقراطية وتعزيزها «لا يقتصر على العملية الانتخابية فقط بل يشمل تعزيز احترام وتطبيق مواد الدستور والقانون واحترام القضاء واستقلاليته واحكامه».

اوضحت دشتي ان هناك العديد من التحولات الديمقراطية التي قامت بها دول مجلس التعاون الخليجي في سبيل توفير حياة افضل لمواطنيها وتقديم افضل الخدمات لهم، واكدت دشتي «ان العراق جار للكويت واستقراره يصب في صالح استقرار الكويت ودول المنطقة كافة» مضيفة «ان دولة الكويت عملت جاهدة على رجوع العراق الى الصف العربي بعد سقوط النظام الصدامي». كما لفتت الى ان مشاركة حضرة صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح في قمة بغداد «كان لها ابلغ الاثر في تعزيز العلاقات بين البلدين واحدثت ارتياحا كبيرا لدى الجانب العراقي».

المفوضة الأوروبية

امام اعضاء البرلمان الأوروبي «اود في هذه المناسبة ان احيي دولة الكويت.. لقد تعهدت بتقديم 300 مليون دولار وقد اوفت بهذا التعهد وقد سلمت المبلغ كاملا» داعية الدول والجهات الاخرى الى الوفاء بالتزاماتها تجاه اللاجئين السوريين، وكانت الكويت أبلغت الجامعة العربية امس بسدادها 300 مليون دولار الى المنظمات والوكالات الانسانية التابعة للامم المتحدة وهو ما تعهدت به خلال مؤتمر المانحين لدعم الوضع الانساني في سوريا الذي استضافته البلاد في يناير الماضي برعاية سمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه وتم التعهد خلاله بتقديم أكثر من 1ر5 مليار دولار لصالح اللاجئين السوريين حتى شهر يونيو المقبل.

واوضحت «لم تتعهد روسيا بتقديم مساعدات في حين قدمت الصين مساعدات زهيدة.. علينا ان نتكلم عن هذا الامر وانا من هنا احث الامم المتحدة على فعل شيء لاسيما اعلان اسماء الدول التي لم تف بتعهداتها لان ازمة اللاجئين السوريين اصبحت خطيرة».

العراق: 110 قتلى

كما أصبحت نقاط الجيش هدفا لمسلحين مجهولين ، ربما للثار أو لاستغلال بعض الأطراف الوضع المتفجر ، والنتيجة سقوط قتلى وجرحى بين الجنود في نقاط عسكرية في محافظات الأنبار وصلاح الدين والموصل ، والدم الذي سال ربما يكون عند العشائر أقوى من المساعي التي تبذلها لجنة تقصي الحقائق، التي أمر بتشكيلها رئيس الوزراء نوري المالكي برئاسة نائبه صالح المطلك ، للوقوف على ملابسات ماحدث في الحويجة.

ورغم أن الجيش غالبا ما يتجنب الصدام مع العشائر، إلا أن أحداثا مماثلة وقعت سابقا عندما أطلقت قوات الجيش العراقي النار واقتحمت ساحة الاعتصام في الفلوجة في 25 يناير الماضي ، ما أدى إلى سقوط قتلى وجرحى ، بيد أن مجزرة الحويجة أكثر دموية ، وقد تتسع آثارها إن لم تتداركها الحكومة بالتنسيق مع مجلس محافظة كركوك وشيوخ العشائر.